

تمويل عجز الميزانية العامة من خلال صيغ التمويل الإسلامية - دراسة حالة الجزائر نموذجاً-

## Financing the public budget deficit through Islamic financing formulas

- Algeria as a model-

لغور عزالدين<sup>1\*</sup>، سماي علي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة د. يحيى فارس - المدينة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية (الجزائر)،

laghour.azeddine@univ-medea.dz

<sup>2</sup> جامعة د. يحيى فارس - المدينة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية (الجزائر)،

smali.ali@univ-medea.dz

تاريخ النشر: 2022/12/01

تاريخ القبول: 2022/10/31

تاريخ الاستلام: 2022/09/07

**ملخص:** للنفقات العامة دوراً أساسياً في استقرار الدولة ورفاهية أفرادها، فهي وسيلة لإعادة توزيع الثروة وتحقيق العدل والمساواة في تحمل الأعباء العامة، بحيث تخصص لأجل تحقيق وتلبية المنافع والحاجيات العامة للأفراد داخل الدولة الواحدة، وتتميز النفقات العامة بمرونتها، وفقاً لدور الدولة سواء الحارسة أو المتدخلية أو تلك المنتجة، وتماشياً وارتفاع المستوى المعيشي للأفراد وزيادة الإنفاق لدى المؤسسات السيادية، مما يعكس مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأي دولة، فبالنسبة للجزائر، كغيرها من الدول الإسلامية المصدرة للبترو، فهي تعاني عجزاً دائماً ومستمرًا في ميزانيتها العامة، ناتج عن تبنيها سياسات مالية توسعية تعتمد زيادة الإنفاق العام على حساب الإيرادات العامة المتاحة. في هذا الخضم وللتخفيف من وطأ هذا العجز، خلصت الدراسة إلى أن للصيرفة الإسلامية القدرة على أن تقدم لحكومات هذه الدول بدائل تمويلية لتغطية جزء معتبر من العجز المتراكم في موازنتها العامة، من خلال كفاءتها في تعبئة الموارد المالية وترشيد استخدامها.

**كلمات مفتاحية:** الميزانية العامة؛ عجز الميزانية العامة؛ التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ صيغ التمويل الإسلامية.

تصنيف JEL : H72، H62 ، H61، G3 .

**Abstract:** Public expenditure is empowered to realize and maintain state stability and its individual's well-being. It also reflects a state level of economic, social, and political development. Most notable is public expenditure's flexibility to cope with different changing economic variables. In Algeria, there exists a permanent public budget deficit stemming from the lack of this flexibility. This study was able to uncover the potential of Islamic banking to mobilize financial resources and maintain its rationalized utilization to overcome the problem.

**Keywords:** Public Budget; Public Budget Deficit; Economic and Social Development; Islamic Banking Formulas.

**Jel Classification Codes:** G3, H61, H62, H72.

## 1. مقدمة

تلعب النفقات العامة دوراً أساسياً في استقرار الدولة ورفاهية أفرادها، وهي تخصص لأجل تحقيق وتلبية المنافع والحاجيات العامة للأفراد داخل الدولة الواحدة، وتتميز بمرونتها وفقاً لدور الدولة سواء الحارسة أو المتدخل أو تلك المنتجة، فقد تتوسع الدولة في نفقاتها معتمدة على قدرتها في الحصول على الموارد اللازمة، وعلى المستوى الذي بلغه النشاط الاقتصادي السائد، بالنسبة للدول الإسلامية خاصة المصدرة للبترو، ومن بينها الجزائر، يشهد معظمها عجزاً دائماً ومستمرًا في ميزانياتها العامة نتج عن تبنيتها سياسات مالية توسعية اعتمدت زيادة الإنفاق العام على حساب الإيرادات العامة المتاحة، ولمعالجة هذا العجز لجأت إلى زيادة إيراداتها وتدنية نفقاتها بالزيادة المفرطة في الضرائب أو توسيع الوعاء الضريبي على حساب المكلفين فيؤدي ذلك إلى زعزعة الاستقرار الداخلي، أو إلى البنك المركزي لإصدار نقدي جديد (النقود السهلة)، نتج عنه ضغوط تضخمية قوية (التمويل التضخمي أو التمويل بالعجز) (حجير، ص174)، كما أن اللجوء إلى الاقتراض العام، قد يقوض حرية الدولة ويعيق سعيها نحو تحقيق التنمية، في هذا الإطار وللتخفيف من وطأ هذا العجز، تقدم الصيرفة الإسلامية لحكومات هاته الدول البديل الاقتصادي والمالي الذي يحفظ لها حرية قراراتها السيادية ويضمن لها تقدمها الاقتصادي والاجتماعي من خلال مجموعة متكاملة من أدوات ومنتجات مصرفية تنقيد بأحكام الشريعة الإسلامية، والرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية، من خلال قدرتها على تعبئة الموارد بمختلف أشكالها وترشيد وتخصيص استخدامها لمواءمة متطلبات التنمية المستدامة بعيداً عن أي تدخل قد يضر بسيادة الدولة بمختلف مكوناتها أو قد يرهق مستقبل أبنائها.

يسعى الباحثان عبر هذه الورقة البحثية إلى دراسة البدائل التمويلية، التي تتيحها صيغ التمويل الإسلامية

لتغطية العجز المتراكم في الموازنات العامة للدول الإسلامية، وقد ركزت الدراسة على عجز ميزانية الجزائر باعتبارها إحدى تلك الدول التي تعاني عجزا في ميزانيتها العامة.

### مشكلة الدراسة:

لجأت الجزائر على غرار العديد من الدول الإسلامية إلى الصيرفة الإسلامية لإيجاد أدوات وبدائل تمويلية، تخفف من وطأ العجز المتراكم في ميزانيتها العامة، من هنا جاء السؤال الرئيسي للمشكلة المدروسة كما يلي: ما مدى فعالية صيغ التمويل الإسلامي في تمويل عجز الميزانية العامة؟

### فرضيات الدراسة:

- تساهم منتجات وأدوات الصيرفة الإسلامية في التقليل من حجم العجز في الميزانية العامة للدولة.
- تساهم الصيرفة الإسلامية من خلال صيغ التمويل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للميزانية العامة.

### أهمية الدراسة:

بيان دور وآلية الصيغ التمويلية، كجملتها من منتجات الصيرفة الإسلامية، في تقليص عجز الميزانية العامة.

### أهداف الدراسة

من أهم أهداف هذه الدراسة السعي إلى معرفة:

- مدى ملائمة الصيغ التمويلية الإسلامية كبديل لتخفيف عجز الميزانية العامة؛
- دور صيغ التمويل الإسلامية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للميزانية العامة؛
- الآلية التي تعمل بها صيغ التمويل الإسلامية لتقليل حجم فجوة العجز في الميزانية العامة.

### منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تقديم المفاهيم المتعلقة بالميزانية العامة، وعلى المنهج التحليلي للوصول إلى أسباب عجز الميزانية العامة، وكيفية تفعيل صيغ التمويل الإسلامية لتخفيض حدة ذلك العجز.

## 2: الإطار النظري والمفاهيم الأساسية للميزانية العامة

### 1.2. مفهوم الميزانية العامة

لها عدة تعريفات، تصب في مجملها في مفهوم واحد، فهي وثيقة قانونية تعدها الحكومة، تتضمن بيان تفصيلي لتقديرات الإيرادات والنفقات العامة للدولة، معبرا عنها بقيم نقدية، تعكس الاتجاه العام للسياسة

## تمويل عجز الميزانية العامة من خلال صيغ التمويل الإسلامية - دراسة حالة الجزائر نموذجاً-

أو الخطة المالية للدولة لسنة مالية واحدة، فالميزانية العامة تعكس أهداف الدولة وإستراتيجيتها الاقتصادية والمالية (علي بن عبد الله العنزي، 2022)، وهي مقسمة إلى قسمين:

✓ القسم الأول: يعبر عن الإيرادات العامة التقديرية للدولة، ولها عدة مصادر كالضرائب والرسوم وعائدات أملاك الدولة والقروض، و عادة ما تكون محدودة، ويمكن تقسيم مصادر الإيرادات العامة إلى:

- موارد عادية : الضرائب والرسوم وعائدات أملاك الدولة(الدومين العام).
- موارد غير عادية: وهي تلك المصادر الاستثنائية كالقروض العامة الداخلية أو الخارجية إضافة إلى الهبات والمساعدات التي تتلقاها الدولة من الداخل أو الخارج.

✓ القسم الثاني: يعبر عن النفقات العامة التقديرية للدولة التي تعكس الطلب الكلي على السلع والخدمات أي الاستهلاك العام، وهي ذات طبيعة متزايدة يمكن تقسيم استخدامات النفقات العامة إلى:

- نفقات التسيير: وتستخدم لقاء مستحقات تسيير مصالح الدولة وإداراتها ومختلف المرافق العامة.
- نفقات التجهيز: وهي ذات طابع استثماري تستخدم لزيادة الناتج الوطني الإجمالي (ثروة الدولة).

### 2.2 خصائص الميزانية العامة

أ- تعتبر أداة أساسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة (الليحاني، 1997، ص27)؛

ب- تقوم على أساس تقديري تنبئي؛ فالأرقام الواردة بها تقديرية وليست أرقاماً فعلية؛

ج- خاصية الشمول والوحدة أي أنها تقيّد جميع الإيرادات والنفقات العامة في ميزانية (وثيقة) واحدة؛

د- تخضع لرقابة السلطة التشريعية؛

هـ- عدم التخصيص، فالموارد والنفقات شائعة، فلا يجوز تخصيص إيرادات معينة لمقابلة نفقات معينة؛

و- ترتبط بفترة زمنية محددة، غالباً ما تكون سنة مالية واحدة؛

### 3.2 أهم أنواع الميزانية العامة

1.3.2 ميزانية أولية: عملية توقع لنفقات وإيرادات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة (عادة سنة كاملة).

2.3.2 ميزانية إضافية (تكميلية): يمكن من خلالها تعديل النفقات والإيرادات التي تم اعتمادها في

الميزانية الأولية خلال السنة المالية.

4.2 أهداف الميزانية العامة: يمكن حصر هذه الأهداف في (الليحاني، 1997، ص35):

الجدول 1: أهداف الميزانية العامة

اقتصادية واجتماعية	رقابية وإدارية	تخطيطية
- استقرار الأسعار؛ - تحقيق التوظيف الكامل (العمالة)؛ - رفع المستوى المعيشي؛ - زيادة الدخل القومي؛	- مراقبة التصرفات المالية للسلطة التنفيذية؛ - متابعة أوجه صرف الأموال العامة وتقييم النتائج؛ - مراقبة حسن إدارة الموارد العامة من خلال ما يعرف بموازنة البرامج والأداء؛	- تحديد الأهداف؛ وتوجيه الموارد نحو أفضل الاستخدامات؛ - الاختيار بين البدائل وتحليلها؛ - تحسين وترشيد عملية اتخاذ القرار المتعلق بتوزيع الموارد؛

المصدر: إعداد الباحثين

3: عجز الميزانية العامة، الأسباب والآثار

**1.3. عجز الميزانية العامة:** هي الوضعية التي تتجاوز فيها النفقات السنوية العامة للدولة إيراداتها السنوية العامة، لذلك وجب على الدولة الحرص والعمل على انضباط الميزانية (صندوق النقد الدولي، 2007، ص70)، بحيث يكون العجز اقل ما يمكن نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

**2.3. أسباب عجز الميزانية العامة:** من بين أهم أسباب العجز في الميزانية العامة إلى ما يلي :

أ- انخفاض الكفاءة في الإنفاق، أي عدم الكفاءة والفعالية في استخدام الأموال العامة، فقلة الموارد المالية وسوء تسييرها يؤدي حتما إلى الإفراط في الإنفاق؛ فعدم تطبيق قاعدة الاقتصاد في الإنفاق والتدبير يؤدي إلى هدر الموارد المحدودة وبالتالي لا بد من الكفاءة في استخدام هاته الموارد (خصاونة، 2013، ص39) ؛

ب- التغير في أسعار البترول الذي يؤثر مباشرة على الإيرادات الضريبية للمحروقات؛

ج- سياسات الدعم الاجتماعي والتحويلات الاجتماعية (حامي، 2020م)؛

د- ارتفاع معدلات الدين العام وزيادة حجم خدمة الدين العام، ما يوسع الهوة بين طرفي الميزانية العامة؛

هـ- القرارات السياسية، فمع قلة الموارد قد تُتبع سياسات توسعية (سياسة الدين العام أو ما يعرف أيضا برصيد الموازنة) أي زيادة حجم النفقات العامة لتحفيز الطلب الكلي، فينجر عنه اختلال بين طرفي الميزانية العامة؛ أي حدوث عجز في الميزانية العامة (خصاونة، 2013، ص48) يسدد عن طريق الدين العام.

**3.3. الآثار المترتبة عن عجز الميزانية (Pettinger, 2017):** باستمرار العجز تستمر الحكومة في

الافتراض، وبهدف الوصول إلى أكبر عدد من المقرضين تلجأ إلى رفع سعر الفائدة، فينتج عن ذلك صرف وجهة أموال الاستثمارات عن القطاع الخاص وتفضيلها للقطاع الحكومي من خلال الاستثمار في سندات الخزينة، مما يقوض فرص الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاستمرار، وتتراكم الديون إلى أن يصبح العجز في

## تمويل عجز الميزانية العامة من خلال صيغ التمويل الإسلامية - دراسة حالة الجزائر نموذجاً-

الميزانية دائماً، فتنمو مدفوعات الفوائد في حلقة مفرغة تزيد من عجز الميزانية، وقد توصلت الدراسات إلى وجود اثرين بارزين لتراكم العجز في الميزانية العامة:

**الأثر الأول:** تقوم الحكومة بتحفيز الطلب الكلي على السلع والخدمات بزيادة العمالة على المدى القصير لمنع حدوث انكماش اقتصادي، فيستلزم ذلك زيادة الإنفاق فيتحقق نمو اقتصادي قصير المدى، ثم يصبح عبئاً في المدى الطويل إذا ما استمر الإنفاق تزامناً مع تراكم العجز.

**الأثر الثاني:** باستبعاد القطاع الخاص يتحقق معدل نمو بطيء وينخفض الناتج المحلي على المدى الطويل.

### 4.3. تحليل عجز الميزانية العامة للجزائر

الجدول 2: العجز التقديري للميزانية العامة للجزائر لسنوات 2022 م إلى 2024 م.

بآلاف دج

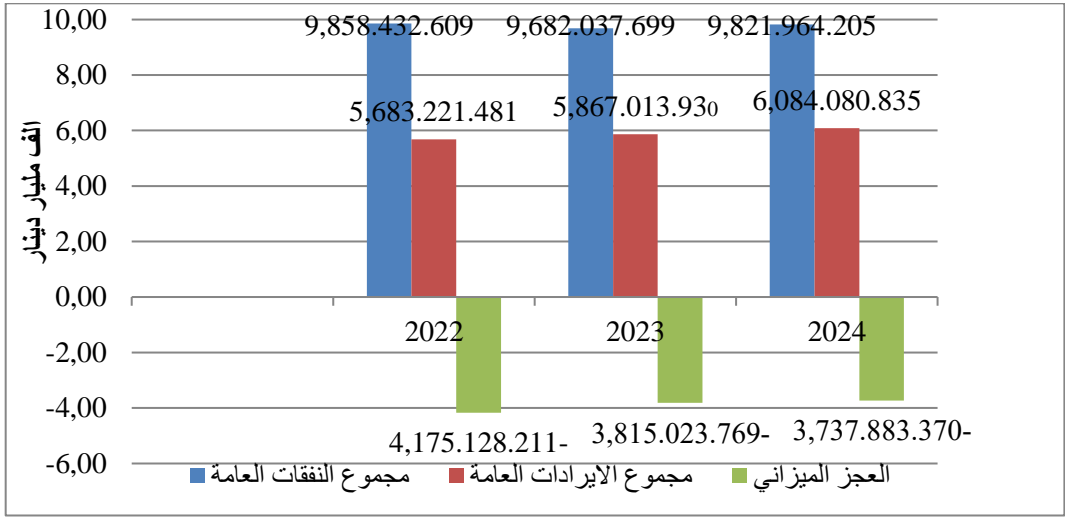
2024	2023	2022	
6.451.234.996	6.273.734.898	6.311.532.437	نفقات التسيير
3.370.729.209	3.408.302.801	3.546.900.172	نفقات التجهيز
9.821.964.205	9.682.037.699	9.858.432.609	مجموع نفقات الميزانية
2.292.798.452	2.209.676.012	2.103.909.240	الحماية البترولية
3.791.282.383	3.657.337.918	3.579.312.241	الحماية العادية
6.084.080.835	5.867.013.930	5.683.221.481	مجموع موارد الميزانية
-3.737.883.370	-3.815.023.769	-4.175.211.128	العجز الميزاني
26.684.749.378	27.235.454.686	29.806.832.242	العجز الميزاني بالدولار الأمريكي

المصدر: إعداد الباحثين بناء على معطيات الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الأعداد 81 و 83

ديسمبر 2020م والعدد 93 ديسمبر 2021م

تبين معطيات الجدول (2) أن العجز الميزاني سيبلغ خلال السنة الجارية 2022م ما يقارب الـ 30 مليار دولار، لينخفض خلال سنتي 2023م و 2024م إلى حوالي 27 مليار دولار ثم 26,6 مليار دولار، ويعود ذلك إلى ترشيد الحكومة لنفقاتها العامة، والمعبر عنها بانخفاض النفقات العامة ورفع الإيرادات المتوقعة.

الشكل (1): تقديرات تطور العجز الميزاني للجزائر خلال الفترة 2022م- 2024م



المصدر: إعداد الباحثين بناء على معطيات جدول (2)

يبين الشكل رقم (1) أن تقديرات الإنفاق الحكومي سنة 2022م معبرا عنها بمجموع النفقات العامة ستبلغ 9.858.432.609 ألف دينار ( بلغت 8.113.031.452 ألف دينار سنة 2021م)، أي بنسبة زيادة تقارب 21,51%، لتراجع إلى 9.682.037.699 ألف دينار خلال سنة 2023م، لتستقر عند مجموع يقدر بـ 9.821.964.205 ألف دينار سنة 2024م. أما بالنسبة للإيرادات العامة فمن المنتظر أن تنتقل من 5.683.221.481 ألف دينار في سنة 2022م إلى حوالي 6.084.080.835 ألف دينار بنسبة زيادة تقارب 7% خلال السنة الأخيرة من الدراسة، غير أن الزيادة في مجموع الإيرادات العامة تبقى ضعيفة جدا مقارنة بالزيادة المرتقبة للنفقات العامة خلال كامل فترة الدراسة، وبالتالي اتساع الفجوة بين طرفي الميزانية العامة فينتج عنه عجز ميزاني مستمر مسجلا أكبر قيمة له سنة 2022م.

#### 4. آليات معالجة العجز في الميزانية العامة

تُعتمد العديد من السياسات والمخططات لأجل الوصول إلى معالجة العجز باستخدام العديد من الآليات:

**1.4. زيادة الإيرادات وخفض النفقات العامة (على المدى الطويل):** تؤدي إلى تقليص العجز في الميزانية العامة للدولة، و يعتمد نجاح هاته السياسة (الانكماشية) (اللياني، 1997، ص295) على مدى تنوع موارد الدولة العادية والغير عادية ومدى تحكم الهيئات والإدارات العامة التابعة للدولة في آليات ترشيد و صرف النفقات العامة الخاصة بها، أي مدى تمكنها من الاستخدام الأمثل والعقلاني لإيراداتها.

**2.4. الاحتياطي العام:** يستهدف تشكيله استثمار عائدات الدولة في شكل صناديق سيادية لأجل

المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة (مراد و رقابي، 2020)، بالإضافة إلى استخدامه في التحوط من تقلبات أسعار الطاقة والسلع والخدمات العامة.

**3.4. زيادة الإصدار النقدي (على المدى القصير):** من خلال إتباع سياسة نقدية توسعية (البنك المركزي) بزيادة العرض النقدي لمعالجة العجز في الميزانية العامة، غير أن هاته السياسة قد تؤثر على مستويات التضخم (التمويل بالتضخم)، ما يؤدي إلى تذبذب في القدرة الشرائية.

**4.4. تمويل عجز الميزانية العامة بواسطة الاقتراض:** باللجوء إلى الاستدانة، سوف تكون الدولة أمام حالة عدم القدرة على احتواء العجز المتراكم بسبب تأثير رزمة الدين وفوائده وهو ما يثبت أن تمويل العجز من خلال الاقتراض سيكون عبئاً على الأجيال القادمة بعكس زيادة الضرائب التي تتحملها الأجيال الحالية، والملاحظ أن معظم الدول تستند في هذا النوع من التمويل إلى القاعدة الذهبية للإنفاق الحكومي (Golden rule)، والتي تسمح بالاقتراض خلال الدورة الاقتصادية من أجل تمويل الاستثمار العام فقط وليس للإنفاق الحالي (CHEN,2020) :

**1.4.4 الاقتراض الخارجي (التمويل الخارجي):** يلجأ إلى التمويل الخارجي لتغطية النقص الحاصل في الموارد المالية اللازمة لتمويل ودعم الشركات والأسر والقطاعات الإستراتيجية والحيوية ومواصلة تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق أهداف التنمية، في هذه الحالة تكون الحكومة أمام خطر عدم القدرة على معالجة واحتواء العجز المتراكم بسبب تأثير رزمة الدين ودفع الفوائد الواجبة عنه، وهو ما يعرف بخدمة الدين المضمون من قبل الحكومة، (حاليا 0.07 من إجمالي الدخل الخام للجزائر) (البنك الدولي، 2021) ،

**2.4.4 الاقتراض الداخلي (التمويل الداخلي):** يختلف الاقتراض الداخلي عن الاقتراض الخارجي، فعند سداد هذا الأخير يتم تحويل حقيقي للموارد خارج البلد، في حين أن السداد في الاقتراض الداخلي ما هو إلا إعادة توزيع للموارد داخل الاقتصاد الوطني دون أن ينقص من الموارد العامة شيئاً، غير انه ولأجل سداد الدين الداخلي تلجأ الدولة إلى رفع الضرائب لدفعها إلى حملة السندات، في اغلب الأحيان يكون الدائنين (حملة السندات) هم أنفسهم دافعي الضرائب، وبالتالي فإن إعادة توزيع الموارد داخل نفس المجموعة لن يكون له تأثير على ثروة المجتمع، غير أن هذا الوضع وفي حالة ارتفاع الضرائب (لخدمة الدين الداخلي) مقارنة بعائد السندات سينتشر الكسل وعدم الرغبة في العمل والاكتفاء بمداخيل تلك السندات مما يقلل من الكفاءة والقدرة على الإنتاج فتقل الإيرادات في مقابل زيادة الإنفاق وبالتالي استمرار العجز.



## 5. دور صيغ التمويل الإسلامية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للميزانية العامة للجزائر

تعتبر الميزانية العامة جزءا من النظام المالي للدولة، وهي الأداة التي تسعى من خلالها إلى القيام بوظائفها العامة، ورعاية المجتمع، وبالتالي فإن للميزانية العامة أهدافا إستراتيجية (سبق الإشارة إليها في المحور الأول)،

### 1.5. الأهداف الإستراتيجية للميزانية العامة للجزائر: يعكس إعداد الميزانية العامة الاتجاه العام

للسياسة أو الخطة المالية للحكومة التي تهدف من خلالها إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية الرئيسية لدعم النمو والخدمات، خاصة ما تعلق بالأمن الغذائي وصحة المواطن والأمن الطاقوي (ج ر، 2021) عبر:

أ- إعادة بعث القطاعات الإستراتيجية التي تحقق الاستدامة المالية العامة بما توفره من موارد للدولة، كقطاع الطاقة الذي يعد أولوية وطنية في إطار مخطط عمل الحكومة لتأمين وتنويع مصادر الطاقة والتعدين؛

ب- رقمنة الخدمات والنقل والاتصالات لما لها من أهمية وتأثير في القطاعات الإنتاجية والخدمية وما توفره من شفافية ورؤية واضحة تساعد على وضع خطط لتحسين الإنتاج والتصدير؛

ج- تهيئة البنى التحتية وتحسين بيئة الأعمال بما يضمن تطوير هياكل وأدوات وطرق التسيير لجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية؛

د- إجراء إصلاحات هيكلية تدعم الاقتصاد الوطني وتحقق معدلات نمو تحفز صعود منحنى النشاط الاقتصادي وبالتالي تحسين الإيرادات العامة؛

هـ- متابعة ومراقبة الإنفاق العام وترشيده، مع تسطير الأولويات عند الإنفاق للسيطرة على عجز الميزانية وحصره في حدوده الطبيعية المتفق عليها في الاقتصاديات النامية والمتقدمة؛

## 2.5. التمويل المصرفي الإسلامي كبديل لتمويل عجز الميزانية: انطلاقا من مبدأ التحريم القطعي للربا،

يرتكز التمويل الإسلامي على جملة من الخصائص، تميز المصارف الإسلامية (ماهر عزيز، 2010)، أهمها:

أ- التمويل بالمشاركة في الأرباح وتقاسم الخسائر، كبديل لسعر الفائدة (الربا)، من خلال المشاركة في امتلاك الأصول الإنتاجية مع العميل؛ أو المشاركة في الإنتاج (ما يسمى بمخصص الإنتاج)؛

ب- تمويل المشاريع الحقيقية المنتجة للسلع والخدمات، بتقديم الأموال اللازمة أو من خلال التنازل عن حق الانتفاع بتأجير الأصول؛ فهو تمويل مرتبط بالإنتاج الحقيقي وليس بإنتاج الأموال عن طريق الفوائد؛

ج- الامتثال لمبادئ وأحكام الشريعة؛ في جميع المعاملات والمنتجات المقدمة للعملاء، مع اعتبار القيم الأخلاقية عند اختيار المشاريع لتمويلها، بهدف تقليص الهوة بين السلوك الاجتماعي والسلوك الاقتصادي؛

إن اعتماد التمويل المصرفي الإسلامي على هذه المبادئ، يجعله فريدا من نوعه، فهو تمويل يهدف إلى تحقيق الربح بالتوازي مع تحقيق الأهداف السامية لمقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ المال وعدم تعطيله، كما

يسمح بجذب وتعبئة الأموال المكتنزة لإتاحة فرص تدويرها بما يخدم أصحاب رؤوس الأموال وحاملي المشاريع التي ترتبط بإنتاج السلع والخدمات الحقيقية، فتتحقق حاجات الأفراد والمؤسسات. فالتمويل المصرفي الإسلامي يعتمد في توجيه الاستثمار على استخدام أساليب وأدوات ترتبط مباشرة بالاقتصاد الحقيقي (الهاشمي، 2010، ص7)، من خلال ما يقوم به من ادوار:

### 1.2.5 دور التمويل المصرفي الإسلامي في دعم رواد الأعمال وحاملي المشاريع : يهدف العمل

المصرفي إلى البحث عن الشروط والصيغ الملائمة لإقامة علاقة توفيقية بين رأس المال والعمل ( 1983, p7 Vézina)، في هذا السياق يسعى التمويل المصرفي الإسلامي إلى إزالة العوائق أمام حاملي المشاريع ورواد الأعمال، بتعزيز التنافسية والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة حجم العمالة، إن هذا المسعى الذي تنتهجه المصارف الإسلامية يمكن أن يُدعمَ من خلال مرافقة الدولة لمشاريع القطاع الخاص، التي تساعد في خفض النفقات العامة للدولة بتقليص الإنفاق الحكومي، عبر تقديم الإعانات لرواد الأعمال وحاملي المشاريع، وتشجيعهم على الدخول في شراكة مع أصحاب رؤوس الأموال ومؤسسات البحث والتطوير كالجامعات والمعاهد والمدارس العليا، وتقديم تحفيزات ضريبية وتسهيلات إدارية وإعانات بخصوص الاشتراكات في صندوق الضمان الاجتماعي والتأمينات التكافلية، فالتمويل الإسلامي يهتم بالعنصر الشبابي في إدارة المشاريع، و ذلك لتمتع هذه الفئة بمؤهلات وطاقات تضمن فرص زيادة معدلات النمو، فالمصارف الإسلامية تسعى إلى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، عبر التوزيع الاستراتيجي والأخلاقي للموارد المالية من خلال باقة متنوعة ومتكاملة من المنتجات، والأدوات، والصيغ التمويلية التي تتيح خلق فرص العمل وتحقيق مشاريع فئة الشباب في جميع القطاعات.

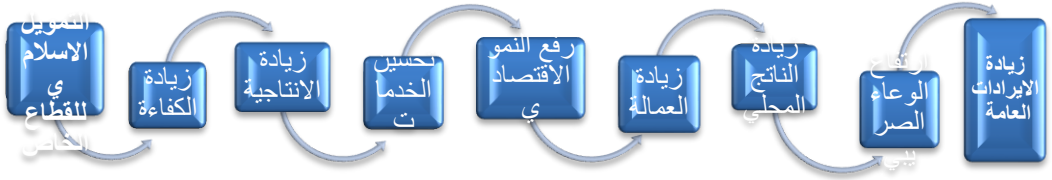
### 2.2.5 دور التمويل المصرفي الإسلامي في دعم مشاريع إنتاج السلع والخدمات العامة: يمكن للتمويل

الإسلامي التكفل ببعض المشاريع التي تُعنى بالرعاية الاجتماعية من خلال الإدارة السليمة لأموال الوقف والزكاة بما يؤدي إلى خفض ملحوظ للنفقات العامة المخصصة للتحويلات الاجتماعية الموجهة لدعم العائلات (14 مليار دولار حسب قانون المالية 2022م حوالي 19,7% من موازنة الدولة) والتي تثقل كاهل الدولة، كما أن دعم الدولة للسلع والخدمات العامة جعل أسعارها المدعومة لا تكاد تغطي تكاليفها، بل أصبحت عبئاً على ميزانيتها بدل أن تكون مصدر إيراد لها، فسياسة الدعم التي توليها الدولة أهمية، من خلال تحمل عبء فارق الأسعار لهذه السلع والخدمات، جعل من سوء التسيير وعدم المبالاة بما يتحقق من نتائج أنشطة تلك المؤسسات السمة الغالبة لمسيرها.

يطرح التمويل الإسلامي حلولاً لتجاوز هاته الإشكالية، تحدف إلى التسيير الأخلاقي لهذه المشاريع من

خلال إدماج المصارف الإسلامية مباشرة أو من خلال الشراكة معها، حيث تُطرح العديد من الصيغ التمويلية أمام القطاع الخاص، الذي يبدي استعدادة لتحمل دوره في إنتاج تلك السلع والخدمات وإخضاعها لقانون العرض والطلب، فتوفير التمويل اللازم من قبل المصارف الإسلامية والتسيير الجيد والمسئول من قبل الخواص يؤدي إلى تنمية القطاعات الخدمية والإنتاجية، مما يفضي إلى رفع معدلات النمو وتخفيض نفقات الدولة، إضافة إلى ذلك فإن نجاح الشراكة بين المصارف الإسلامية والقطاع الخاص المؤهل في إدارة تلك المشاريع العامة يؤدي لا محالة إلى زيادة إيرادات الدولة من الضرائب على الأرباح وعلى الدخل، والدفع بنسب الناتج المحلي الإجمالي إلى اتخاذ منحى تصاعدي متأثرا بانخفاض الإنفاق الحكومي.

شكل (4): دور التمويل الإسلامي في زيادة الإيرادات العامة



المصدر: إعداد الباحثين.

## 6. إمكانية معالجة العجز في الميزانية العامة للجزائر من خلال صيغ التمويل الإسلامي

يتوفر القطاع المصرفي الجزائري على طاقة تمويلية داخلية معتبرة (Bank of Alegria, 2020)، منها 4.211,00 مليار دينار أي أكثر من 30 مليار دولار ودائع تحت الطلب، في حين بلغت الودائع لأجل أكثر من 7.331,00 مليار دينار أي أزيد من 52 مليار دولار، كما توجد طاقة تمويلية تقدر بحوالي 6.140,70 مليار دينار خارج القطاع المصرفي ما قيمته 43 مليار دولار تسعى الحكومة إلى استقطابها عبر العديد من السياسات والإجراءات التحفيزية، وفي ظل تمتع القطاع المصرفي بسيولة معتبرة (أكثر من 1.500,00 مليار دينار ما يقارب 11 مليار دولار) (محافظ بنك الجزائر، 2022)، تمكنه من تمويل جزء معتبر من العجز في الميزانية العامة، من خلال:

1.6. تفعيل صيغ التمويل الإسلامي: مر الجهاز المصرفي الجزائري بعدة محطات تاريخية، كان أبرزها مرافقة التوجهات العامة للدخول في اقتصاد السوق (بن عبد الرحمان، 2015، ص80)، والتي فرضت حزمة من الإصلاحات داخل المنظومة المصرفية عن طريق قانون النقد والقرض 10/90 لسنة 1990م وكذا

الأمر 11/03 المتمم والمعدل بالأمر 04/10 المتعلق بالقرض والنقد الصادر في 26 أوت 2010م، حيث تم فتح الساحة المصرفية الوطنية أمام الخواص وفروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، وقد توالى التطورات إلى أن جاء النظام 01/13 المؤرخ في 08 أبريل 2013م، والذي منح نوع من الحرية في ابتكار الخدمات المصرفية (مصطفى، 2019، ص33)، ثم النظام 02/18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018م (ج ر، 2018)، و النظام 02/20 المؤرخ في 15 مارس 2020م، المتعلقين بالصيرفة الإسلامية والصادرين عن بنك الجزائر، أين سُمح أخيراً بتسويق أربعة عشرة منتجاً مصرفياً إسلامياً، مطابقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة، هدفت إلى إعادة توجيه السيولة المتداولة خارج قنواتها الرسمية إلى الاستثمار في الإنتاج الحقيقي للخدمات والسلع، غير أن عزوف أكثرية أفراد المجتمع عن التعامل مع المصارف التقليدية بسبب تعاملها بأسعار الفائدة، أدى بأغلبهم إلى عدم إيداع مدخراتهم لدى تلك المصارف، ما جعل السياسات الحكومية تسعى إلى استقطابها وإدخالها ضمن قنوات النظام المصرفي، وهو ما يعول على الصيرفة الإسلامية أن تحققه خاصة في ظل وجود ظروف قانونية و تشريعية و تنظيمية تراعي خصوصيتها.

**2.6. متطلبات تطبيق صيغ التمويل الإسلامي في تعبئة المدخرات وتمويل المشاريع العامة:** تتوفر منتجات وأدوات الصيرفة الإسلامية على بدائل مالية توفر الأمان وتكافئ الودائع وتنمي رؤوس الأموال المستثمرة وتحفظها من التآكل، وهو ما يؤهلها إلى أن تلعب دوراً فاعلاً في إعادة تلك الأموال إلى مساراتها، من خلال قدرتها على تحسين الشمول المالي وزيادة عدد الحسابات المصرفية بأنواعها، ومع وجود نظام رقمي يُعنى بالهوية الوطنية، ويوفر معطيات مالية دقيقة عن أفراد المجتمع، يمكن للصيرفة الإسلامية مساعدة الحكومة في زيادة كفاءة نظم التحويلات الاجتماعية، حيث يتم من خلال هذا النظام الرقمي تحويل مدفوعات برامج الدعم لاسيما دعم السلع الغذائية والصحة والطاقة مباشرة إلى الحسابات المصرفية للمستحقين، فتتخفف النفقات العامة وتوجه إلى مساراتها المسطرة، كما يرفع هذا التوجه من حجم ودائع القطاع الخاص، أفراداً ومؤسسات، لدى البنوك الإسلامية وشبايك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية، مما يسمح بتوفير التمويل اللازم لتغطية جزء كبير من عجز الميزانية في حالة تنازل الدولة عن بعض أدوارها في إنجاز المشاريع التي تعنى بتوفير السلع والخدمات العامة لصالح الخواص، كما يمكن للصيرفة الإسلامية أن تعيد الثقة إلى الجهاز المصرفي، ومن ثم رفع حجم الودائع في حسابات الاستثمار من خلال توظيفات مالية مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، توفرها المصارف الإسلامية باعتبارها مصارف متعددة الوظائف يغلب عليها طابع المصارف الشاملة (نعم و رعد، 2010)، فمرافقة الدولة والسلطات النقدية والمالية لها من خلال توفير بيئة قانونية وتشريعية وتنظيمية، ستمكنها من تفعيل البدائل التمويلية المنوطة بها لتمويل

المعاملات والاستثمارات الحقيقية التي تؤدي إلى رفع الإيرادات العامة للدولة وتخفيض إنفاقها، والجدول (5) يوضح آليات تطبيق صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المشاريع وأثرها على الميزانية العامة للدولة:

جدول (5): آليات تطبيق صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المشاريع العامة .

نوع العقود الشرعية	صيغ التمويل الإسلامي	موضوعها	أسلوب التمويل	آلية تمويل المشروعات وفق كل صيغة	أهم خصائص التمويل
عقود المشاركات	المضاربة (المقارضة)	تشغيل المال في جميع الأنشطة المشروعة وعدم تعطيله (التجارة، الصناعة، الفلاحة، الطاقة، المنشآت القاعدية، برامج السكن، المناجم، الاتصالات، النقل..	شراكة بين المصرف والعميل*	مال من احد الطرفين وعمل من الطرف الآخر	- المرونة والشمول - متابعة توظيف التمويل تساعد في الحد من التضخم النقدي (قتيبة، 2012، ص117)
	المشاركة (في الربح والخسارة)	تلي جميع الاحتياجات التمويلية لمختلف الأنشطة الاقتصادية لمختلف القطاعات (تمويل شراء الأصول، تمويل رأس المال العامل)	شراكة بين المصرف والعميل	- مساهمة العميل والمصرف في التمويل اللازم.	- المرونة والشمول - قابلية تنازل أو تأجير حصة احد الطرفين للآخر
عقود البيع أو المعاوضات	الإجارة (مستمرة أو منتهية بالتمليك)	بيع المنافع بناءً على مختلف مطالب العملاء في مختلف القطاعات (بتأجير الأعيان، كأصول الثابتة والمنقولة، الأراضي، العقارات، وسائل النقل، المعدات، سلاسل الإنتاج....)	إجارة تشغيلية، أو تمويلية، تكون عادة منتهية بالتمليك	- شراء البنك للأصل الثابت المطلوب وتأجيله للعميل مقابل أقساط دورية متساوية	- المرونة والاستفادة من منافع وسائل الإنتاج دون الحاجة لامتلاكها
	السلم	يلبي الاحتياجات التمويلية لمختلف مؤسسات إنتاج السلع العامة أو بيعها	دين قصير الأجل في ذمة العميل	- تعجيل دفع الثمن للمورد من طرف البنك، وتأجيل تسليم المبيع للعميل الذي يسدد للبنك بأقساط.	- توفير السيولة عاجلة للمنتج أو الشركة في مقابل توفير وتسليم السلع العامة للعميل
	الاستصناع	يلبي الاحتياجات التمويلية لمختلف المؤسسات الصناعية المختصة	دين قصير الأجل في ذمة العميل	- تعجيل دفع الثمن للصانع مقابل تسليم المبيع	- توفير سيولة عاجلة للمصنع في مقابل توفير حاجات المصنع
	المراجحة (بيع المراجحة للآمر بالشراء)	بيع سلعة مادية ملموسة استهلاكية/إنتاجية	دين قصير الأجل في ذمة العميل (الأمر)	- بيع ائتماني من طرف البنك، يؤجل فيه دفع ثمن ما تم بيعه للعميل	- يلبي حاجات التمويل العاجل، -مرونة في السيولة مع مخاطرة متدنية (بنك دبي الاسلامي، 1979)،

## تمويل عجز الميزانية العامة من خلال صيغ التمويل الإسلامية - دراسة حالة الجزائر نموذجاً-

القرض الحسن، الهبة، والصدقات	إتاحة مبالغ مالية لسد الحاجة الملحة للعلماء	دين في ذمة العمل يسترجع مثله (الشريبي، 1994) دون عوض أو جر منفعة للمصرف	- سلفة أو قرض دون تحميل العمل أية أعباء أو عمولات أو فوائد أو عائد	- توفير السيولة المؤقتة والموسمية - توفير السيولة لمشروع المنتجات الخيرية التي توطد التآزر والتكافل والتضامن.
---------------------------------------	--	--	---	---

المصدر: من إعداد الباحثين

**3.6. أثر تطبيق صيغ التمويل الإسلامي في الميزانية العامة:** من الجدول (5) أعلاه، نجد أن الصيرفة الإسلامية تتيح باقة متنوعة من صيغ التمويل، وفق عقود شرعية، تتسم بالمرونة في توفير السيولة اللازمة لمختلف المشاريع والنشاطات الاقتصادية في جميع القطاعات ومشاريع البنى التحتية التي يمكن إنجازها والسهر على حسن إدارتها، من خلال عقود تبرم بين القطاع العام والخاص وتمويل من المصارف الإسلامية وفق آليات تمويل مختلفة، مما يخفف العبء عن ميزانية الدولة، فبموجب تلك العقود يكون للمصرف الإسلامي دور الوسيط المالي بين القطاعات الوزارية والمؤسسات العامة من جهة وبين المقاولين والموردين الخواص من جهة أخرى، أو قد يلعب دور الممول والمستثمر المباشر (العجلوني، 2008، ص346) ، بصفته مضاربا أو شريكا، للشركات المتعاقدة مع القطاع الحكومي، للإتفاق على تلك المشاريع العامة وتشغيلها وصيانتها وبالتالي استغلالها حسب الإتفاق المبرم بين تلك الشركات والمصرف من جهة وبين هذا الأخير والحكومة من جهة أخرى، بحيث يمكن استرداد جميع المصاريف مع أرباحها خلال المدة المحددة ومن ثم تسليم تلك المشاريع للحكومة. وتتميز هذه العقود بكونها تمول مشاريع ومنافع عامة كالطرق، الجسور، الموانئ، المطارات، الملاعب، المنتزهات، المستشفيات، المدارس، الجامعات، المعاهد، أو مشاريع تنتج سلعا عامة، كمحطات تحلية المياه ومؤسسات الكهرباء والغاز، محطات تكرير البترول وإنتاج المشتقات البتروكيمياوية، المناجم وغيرها من المشاريع التي توفر مناصب شغل تدر إيرادات جديدة للدولة بزيادة وتنوع الأوعية الضريبية وتوسيع قواعدها، ويخفف عنها جزء كبير من نفقاتها العامة، حيث تستطيع الحكومة من خلال نظام رقمي، كما اشرنا إليه سابقا، أن تضع نظاما بديلا صريحا وموثوقا يخلصها من سياسة دعم الأسعار، ويمكنها من زيادة الأجور وتخصيص الإعانات الاجتماعية وتوجيهها مباشرة إلى مستحقيها، فتنازل الحكومة عن بعض هذه المشاريع لصالح الخواص يوفر لها قسطا كبيرا من الأموال، كما أن هذا الإتجاه يمكن للحكومة وضع سياسة ضريبية عادلة، شفافة، وفعالة (ارشيف الاسكوا) ، تحفز الامتثال وتقوي نزاهة النظام الضريبي بما يعزز رفع مستوى الإيرادات وتحسين إدارتها واستقطاب المشاريع

الحقيقية التي تخدم الاقتصاد الوطني، وهو ما يجسد الدور الحقيقي للدولة في إعادة توزيع الثروة المحققة داخل الاقتصاد الوطني الحقيقي. إن من أهداف المصارف الإسلامية توفير البدائل التمويلية وفق صيغ تجسد علاقات تشاركية، بعيدة عن علاقة المديونية التي تضعف عزيمة المستثمر وتنفره، فما توفره صيغ التمويل الإسلامي للحكومة، والمتعاقدين معها، يعد أسلوبا يمكن لها إعادة توزيع الثروة في إطار شراكة بين القطاع العام والخاص دون أن يترتب عن ذلك أي مديونية على الدولة، بل على النقيض تماما من ذلك، فتمويل المصارف الإسلامية لهذا النوع من الشراكة في إطار تنفيذ المشاريع العامة يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة وتخفيض نفقاتها بما يؤدي في النهاية إلى بلوغ التوازن المستهدف في الميزانية العامة.

**4.6. ضرورة وجود سوق مالية:** تعد الأسواق المالية الأداة الرئيسية لتشجيع التنمية الاقتصادية، من خلال وضع إطار وبيئة سليمة تتلاقى فيها مصالح المستثمرين والحكومة، من أجل تمويل مشروعات التنمية وزيادة الطاقة الإنتاجية للنهوض بالاقتصاد الوطني الحقيقي المرتبط بالسلع والخدمات، عن طريق تعبئة المدخرات وعدم تعطيلها وتسخيرها فيما يخدم جميع القطاعات الحيوية، وللأسواق المالية القدرة على توطيد الاستقرار الاقتصادي للدولة من خلال (موقع المعهد العربي للتخطيط):

- أ- توفير الحافز والدافع للمستثمرين بناء على السعر العادل للتداول، وتوفير الحماية للأطراف المتبادلة؛
  - ب- القدرة على توفير وإعادة توزيع الأموال من أجل تحقيق السيولة اللازمة للاقتصاد ودعم الاستثمارات؛
  - ج- تمويل الفرص الاستثمارية من أجل رفع مستويات الإنتاج، وبالتالي رفع مستوى التشغيل؛
  - د- توفير سبل إشراك الأفراد والمؤسسات في تمويل المشاريع التنموية وزيادة الناتج الوطني؛
- إضافة إلى الدور الجوهرى الذي تقدمه المصارف الإسلامية في تنشيط السوق النقدي عبر ابتكار صيغ تمويلية تتماشى ومتطلبات العملاء معتمدة على التطورات الحديثة في مجال الصناعة المالية والمصرفية، تسعى أيضا إلى لعب دور فاعل في سوق رأس المال، مستهدفة المنافسة في اجتذاب المستثمرين من خلال تلك المنتجات والآليات التمويلية التي تطرحها للتداول على المستوى المحلي والعالمي.

تركز الأسواق المالية على توفير التمويل اللازم من خلال المؤسسات المالية المختلفة، التي تلعب دورا رئيسيا في تداول الأوراق والأدوات المالية بأشكالها المختلفة، غير أن الخصوصية التي تميز المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تجعل من الأوراق والأدوات المالية الممكن تداولها ترتبط ارتباطا مباشرا بالاستثمارات الحقيقية وتعكس مقاصد الشريعة الإسلامية وتلتزم بمبادئها، أي يجب أن تكون متوافقة تماما مع أحكام الشريعة الإسلامية (سمور، 2007)، وقد سعت المصارف الإسلامية إلى ولوج الأسواق المالية من خلال طرح منتجات مالية مستحدثة تتيح إمكانية تحويل المدخرات إلى أصول مالية تستند في طرحها وتداولها إلى

أصول عينية، كالمعدات والآلات والمباني، وغيرها من الاستثمارات الحقيقية لتحقيق الكفاءة الاقتصادية. يعتمد نجاح الأسواق المالية الإسلامية باعتباره أحد أهم القطاعات الثلاثة للتمويل الإسلامي (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2021) على توفر عدة ظروف منها:

أ- وجود بنية تحتية للسوق المالية تكون أساسية تخضع للمراجعة الدورية من أجل دمج التطورات المستجدة في مجال التكنولوجيا والأعمال؛

ب- ارتباط الأوراق والأدوات المالية بأصول حقيقية، فهي لا ترتبط بديون؛

ج- وجود مؤسسات مالية، تُعنى بإصدار وتداول الأوراق المالية، داخل نظام تداول موحد؛

د- أن تكون سوق مفتوحة وسريعة الحركة، وذات مصداقية، وتتميز بالكفاءة والفاعلية؛

هـ- أن تكون السوق عميقة، تعتمد على التعاون الحقيقي بين مختلف المتعاملين داخلها؛

**5.6. أهمية السوق المالية :** تتجلى أهمية السوق المالية في الدور الحيوي الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية، حيث تشكل قنوات يتم من خلالها تدفق الأموال من الوحدات التي تحقق فوائض نقدية إلى الوحدات التي تعاني من عجوزات مالية (شندي، 2013)، فالسوق المالية الإسلامية تمثل الوعاء الذي يستوعب السيولة المتوافرة ، ويحقق الأهداف التنموية، والتوازن، والتكامل للدولة (مجمع الفقه الإسلامي) ، كما تهدف هذه السوق إلى إرساء الأسس الأخلاقية والعملية للتعاملات المالية الفاعلة من خلال تنظيم تداول الأوراق والأدوات المالية في إطار الالتزام الصارم بأحكام الشريعة الإسلامية، وهو ما يتيح إمكانية تدوير الأموال داخل الاقتصاد الوطني، وتوفير السيولة للمشاريع الواعدة التي تسعى إلى تقديم خدمات وبيع عامة تخفف العبء عن ميزانية الدولة، بتخفيض نفقاتها ورفع مستوى إيراداتها العامة، ومن بين أهم الأدوات والمنتجات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في زيادة قاعدة المستثمرين وتمويل البنى التحتية وتوفير التمويل للمشاريع المنتجة للسلع والخدمات العامة نجد الصكوك بمختلف أنواعها (قندوز، 2019، ص92) ، سواء الصكوك السيادية أو صكوك الشركات وغيرها، والتي تعكس جميع صيغ التمويل الإسلامي، التي تربط الاقتصاد الحقيقي بالاقتصاد المالي، فهي إحدى آليات الإدارة الناجحة للسيولة وزيادة درجة تعميق السوق المالي لإتاحة الفرص الاستثمارية لتمويل مشاريع التنمية المختلفة والبنى التحتية بتكاليف معقولة، مما يؤثر إيجاباً على معدلات التشغيل واتجاهات المستوى العام للأسعار، ورفع مستوى الناتج الإجمالي الوطني، وهو ما يسهم في تقليص عجز الميزانية العامة.



## تحليل النتائج:

خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- 1- يمكن لصيغ التمويل الإسلامي أن تقلص من العجز المسجل في الميزانية العامة، من خلال قدرتها الهائلة على تعبئة الموارد وتخفيض النفقات، نظرا لما تتمتع به من ثقة بين المتعاملين وشفافية في التعامل.
- 2- تتيح هذه الصيغ إمكانية عقد شراكة بين القطاع العام والخاص من أجل توفير السلع والخدمات العامة التي تشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة، وبالتالي تحقيق الأهداف الإستراتيجية للميزانية العامة المتعلقة خاصة بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي؛ إضافة إلى الأهداف الرقابية والإدارية والتخطيطية.
- 3- يهدف توفير السيولة والحصول على التمويل اللازم لإنجاز المشاريع العامة، وفي ظل وجود سوق مالي نشط، يمكن من خلال المصارف الإسلامية إصدار حزمة متنوعة من الصكوك المرتبطة بمختلف صيغ التمويل الإسلامية، خاصة أنها تمثل مصدرا بديلا لتمويل البنية التحتية، والمشاريع العامة.

## خاتمة:

بناء على النتائج المتوصل إليها وبهدف الوصول إلى تقليص العجز في الميزانية العامة نقترح الآتي:

- 1- العمل على إيجاد مصادر تمويل بديلة لتغطية العجز في الميزانية العامة من خلال إقامة وتطوير سوق مالي، تستوعب تداول مختلف الأوراق والأدوات المالية الإسلامية، مع التركيز على استحداث وإصدار الصكوك الإسلامية القادرة على تعبئة الودائع الاستثمارية.
- 2- تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص من خلال استحداث وتفعيل صيغ تمويل إسلامية، مع التركيز خاصة على صيغتي المشاركة والمضاربة لما لهما من دور حقيقي في تحقيق الربح للطرفين كما تساعد على تقليص عجز الميزانية، ولا يكون ذلك إلا بالتنازل التدريجي للحكومة عن تمويل وبناء وإدارة مشاريع البنى التحتية و المشاريع التي تعنى بالسلع والخدمات العامة لصالح الخواص، أو الدخول معهم في شراكة.
- 3- توفير بيئة قانونية وتنظيمية وإدارية تراعي خصوصية نشاط الصيرفة الإسلامية، وتهيئ لظروف بناء نظام مالي يربط بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، مما يحقق الأهداف الإستراتيجية للميزانية العامة.

## قائمة المراجع:

- 1) محمد مبارك حجير، السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون سنة نشر، ص174.
- 2) علي بن عبد الله العنزي، بسام البسام، حوكمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية، المجلة الأكاديمية العالمية للاقتصاد والعلوم الإدارية 2022م، المجلد 4، العدد2، ص 1-20.

## تمويل عجز الميزانية العامة من خلال صيغ التمويل الإسلامية - دراسة حالة الجزائر نموذجاً-

- (3) سعد بن حمدان اللحياي، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتطوير، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، م 1997، ص 27.
- (4) محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المناهج، عمان، 2013م، ص 39
- (5) بوبكر مصطفى، الرقابة المصرفية والتنظيم الاحترازي الجزائري، دار هومة، الجزائر، م 2019، ص 33
- (6) نغم حسين نعمة، ورغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2010 م، المجلد 12، العدد 2، ص 122-154.
- (7) قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية - دراسة مقارنة، ط1، دار النفائس، الأردن، 2012م، ص 117.
- (8) الشريبي، مغني المحتاج، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م، ص 117
- (9) محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008م،
- (10) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 19 المؤرخ في 16 /03/ 2021م،
- (11) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 73 الصادر في 09 ديسمبر 2018م
- (12) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 83 المؤرخ في 31 /12/ 2020م
- (13) المؤتمر الأول للمصارف الإسلامية في دبي، ماي 1979م، نشرة إعلامية صادرة عن بنك دبي الإسلامي.
- (14) مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ما هي استدامة القدرة على تحمل الدين؟ يونيو 2021م، عدد 58، ص 60.
- (15) دليل شفافية الموازنة العامة، صندوق النقد الدولي، م 2007، ص 70.
- (16) أيمن بن عبد الرحمان، تطور النظام المصرفي الجزائري، دار بلقيس، الجزائر، 2015، ص 80.
- (17) محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية ، سلسلة محاضرات علمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، قسم التمويل والاستثمار جامعة مصراته، 2010 م ، ص 7.
- (18) عبد الكريم احمد قندوز، التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، 2019 م ، ص 92.
- (19) مجمع الفقه الإسلامي، قرار رقم 74 (8/5) تطبيقات شرعية لإقامة السوق المالية الإسلامية [www.fiqhacademy.org](http://www.fiqhacademy.org) تاريخ الاطلاع 2022/07/19 م.
- (20) أديب قاسم شندي، الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية، سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2013م ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية

- (21) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الأساسية لتنظيم التمويل الإسلامي – البنى التحتية للسوق المالية- المعيار رقم 26، 2021/12/9 م ، ص12
- (22) نبيل خليل طه سمور، سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، رسالة ماجستير، جامعة غزة، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، فلسطين، 2007م.
- (23) ماهر عزيز عبد الرحمان، صيغ التمويل الإسلامية وأثرها في النشاط الاقتصادي حالة البنك الإسلامي للتنمية، حولية المنتدى، 2010 م، المجلد1، العدد44، ص303-344
- 24) Vézina, François. *LES BANQUES ; CIHM/ICMH microfiche séries ; 1983, p7 .*
- 25) *Bank of Alegria, Evolution des Situations Monétaire et Prudentielle à fin 2020, 28 Février 2021.*
- 26) <https://www.albankaldawli.org>
- 27) <http://www.perspective.usherbrooke.ca>
- 28) [https://www.economicshelp.org/macroeconomics/fiscal-policy/Economic effects of a budget deficit 28 August 2017 by Tejvan Pettinger](https://www.economicshelp.org/macroeconomics/fiscal-policy/Economic%20effects%20of%20a%20budget%20deficit%2028%20August%202017%20by%20Tejvan%20Pettinger)
- 29) <https://www.investopedia.com/terms/g/golden-rule.asp> Fiscal Policy Government Spending & Debt 17 August 2020 by JAMES CHEN
- 30) <https://data.albankaldawali.org> موقع البنك الدولي، خدمة الدين العام المضمون من قبل الحكومة
- 31) <https://oilprice.com/oil-price-charts.org>
- 32) <https://archive.unescwa.org> موقع الاسكوا، إدارة السياسة المالية والضريبية
- 33) <https://www.arab-api.org> مقدمة عن الأسواق المالية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط